الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الإداري

د. وداد حسين محمد الخرم*
كلية الشريعة والقانون، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا
البريد الإلكتروني widad.alkhurum@ius.edu.ly :
تاريخ الارسال 2025/6/8م تاريخ القبول 2025/8/8م

Illegal immigration from an administrative law perspective

Dr. Widad Hussein Mohammed Al-Kharram*
Faculty of Sharia and Law Sayyid Mohammed bin Ali Al-Senussi Islamic University, Al-Bayda, Libya

Abstract
Illegal immigration is a vital issue facing modern societies, affecting various economic, social and political aspects. From this perspective, the role of administrative law in organizing and managing this phenomenon emerges, whether in terms of setting public policies or through administrative measures taken to confront it. This research aims to shed light on illegal immigration from the perspective of administrative law, with a focus on the role of administrative authorities in reducing this phenomenon.
Keywords: Illegal immigration; Administrative law; International immigration laws.

الملخـــــــــص:
تُعد الهجرة غير الشرعية من القضايا الحيوية التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، يبرز دور القانون الإداري في تنظيم وإدارة هذه الظاهـــرة، سواء من حيث وضع السياسات العامة أو من خـــلال التدابير الإدارية المتخذة لمواجهتها. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الإداري، مع التركيز على دور السلطات الإدارية في الحد من هذه الظاهرة.
الكلمات المفتاحيـــــة: الهجرة غير الشرعية؛ القانون الإداري؛ القوانين الدولية للهجرة.

الإشكالية:
تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني واحترام حقوق الإنسان في سياق الهجرة غير الشرعية. ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، منها:

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

1- كيف يمكن للقانون الإداري أن يسهم في ضبط الظاهرة مع الالتزام بالمعايير الدولية؟

2- ما هي الأدوات الإدارية الأكثر فعالية في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين؟

الأهمية:

أهمية قانونية: يعالج البحث الفراغ التشريعي أو القصور في تطبيق القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، مما يسهم في تعزيز المنظومة القانونية الوطنية.

أهمية إدارية: يكشف البحث عن أوجه القصور في الأدوات الإدارية المستخدمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المنهجية:

اتبعت المنهج التحليلي، والمقارن في دراسة الحالات المختلفة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار العام للهجرة غير الشرعية ودور القانون الإداري ، والمبحث الثاني: الآليات الإدارية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول ــالإطار العام للهجرة غير الشرعية ودور القانون الإداري:

الهجرة غير الشرعية تمثل تحديا كبيرًا للعديد من الدول، سواء من حيث تأثيرها على الأمن القومي، أو من حيث الضغط على الموارد العامة والبنية التحتية. وهنا يندرج دور القانون الإداري في هذا الصياغ ضمن إطار تنظيم وضبط هذه الظاهرة والتعامل مع نتاجها.

وبناء على ما سبق سوف نقسم هذ المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها، اما في المطلب الثاني سوف نتناول دور القانون الإداري في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول ـ مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة بقدم التاريخ تشهدها دول العالم أجمع ، ودولة ليبيا ليست بي معزل عن العالم (1) ، وتعتبر الهجرة بشكل عام عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر ســـواء أكان في شكل فردي أم جماعي ، وقد تكون لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، لدرجة أصبحت الهجرة الدولية ظاهرة إنسانية عالمية ، الا ان وتيرتها ازدادت في السنوات الأخيرة ، نتيجة لي افتقار عملية

التنمية ، وقلة فرص العمل، و انخفاض الأجور ، وتدني مستوى المعيشة في الدول المصدرة للمهاجرين ، وما يقابله من ارتفاع من مستوى المعيشة ، و الحاجة الى ا لأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، الى جانب العوامل الاجتماعية و السياسية ، مما أدى الى تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية بتطور وسال الاتصال واتساع نشاط عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، الوطنية ، واحتلت القارة الافريقي موقعا متقدما في خارطة الهجرة غير الشرعية باعتبارها من اكثر قارات العالم تصديرا للمهاجرين .(2)

وتأسيساً على ما تقدم سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على المفهوم القانوني للهجرة غير الشرعية، وأسبابها.

الفرع الأول ـ المفهوم القانوني للهجرة غير الشرعيـــة:

إن الحديث عن الهجرة غير الشرعية، والأسباب التي فاقمت من هذا الظاهرة، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو المفهوم القانوني للهجرة غير الشرعية من خلال الاتفاقيات الدولية، والتشريعات الوطنية والقضاء الوطني التي تناولت هذا الظاهرة من جهة، إضافة إلي الفقه الذي تناول بالعديد من التعريفات من جهة أخرى.

حيث تم تعريف الهجرة غير الشرعية من قبل القضاء بأنها: " المساس بالسيادة الإقليمية بدواة المهجر بفعل قيام المهاجرين بالدخول او التسلل او الإقامة الغير الشرعية بها ؛بغية تحقيق منافع شخصية بالمخالفة للقوانين و النظم المعمول بها في شان تأثيرات الدخول ل او الإقامة في دو المهجر "(3) ، وأما الفقه فقد عرفها بأنها : "الهجرة التي تتم بطرق غي قانونية ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولي تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات ، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غي قانوني دون حصول المهاجرين علي تأشيرات دخول وبطاقات إقامة "(4). وتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها : " اجتياز الحدود دون موافقة الدولة الأصل وكذا الدولة المستقبلة "(5)، وتعرف أيضا بأنها : " حالة من الانتقال من دولة إلى دولة أخري تسللا دون تأشيرة دخول ، أو تصريح بالإقامة ، أو العمل ، أو المرور ، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية ، والبقاء في تلك الدولة بطريقة لا يبيحها القانون المحلي للدولة ؛ ما يجعل هذا المهاجر بهذه الدولة أو تلك مطلوباً لدى السلطات المعنية بمكافحة الهجرة الغير الشرعية وحماية الحدود، وعند القبض علية يتم احتجازه ، ومن ثم ترحيله الى دولته "(6) ، وأما المشرع الليبي يعرف

الهجرة غير الشرعية بأنها : " كل من دخل أرضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ـ ليبيا ـ أو أقام دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دول أخرى "(7)

ومن وجهة نظر الباحثة يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها كل شخص يقوم باختراق الحدود بطريقة غير قانونية ومن ثم الدخول للأراضي الليبية، إما لغرض البقاء أو المغادرة لدولة أخرى، وبالتالي خرقاً للقواعد والاتفاقيات الوطنية والدولية.

الفرع الثاني ـ أسباب الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية غير الشرعية هي ظاهرة معقّدة تنبع من مجموعة من الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وهي من القضايا العالمية التي تؤثر على العديد من الدول، والمجتمعات، وهناك عدة أسباب تدفع الأفراد للهجرة بطريقة غير قانونية منها ما سندرسها على النحو الآتـــــي: ـ

1-الأسباب الاقتصادية:

أ-الفقر والبطالـــة: كثر من المهاجرين يفرون من بلدانهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث يسعون للحصول علي فرص عمل في أوربا أو الدول الأخرى.(8)

ب-النزعات المســـلحة: ـ النزعات في دول مثل سوريا، السودان والنيجر تدفع الناس إلى الهجرة بحثاً عن الأمان(9)

2 ـ **الأسباب الاجتماعية** :

يعد دافع الهجرة غير الشرعية ضعف للروابط الاجتماعية والتفكك الأسري، وضعف الولاء والانتماء للوطن، وانعدم العدالة الاجتماعية والتفرقة الطائفية ، وانهيار القيم والتقاليد الاجتماعية ، وعدم التوافق مع عادات البلد وأعراف البد المصدر للهجرة غير الشرعية ، ووجود أقارب في البلد المستقبل للمهاجرة غير الشرعي (10)

3 ـ الأسباب السياسية: ـ من الأسباب التي أدت إلي زيادة عصابات الهجرة غير الشرعية ؛ الحروب الأهلية والصرعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي في أوطان المهاجرين ، والتي تدعوهم إلي ترك أوطانهم ومحاولة الهجرة إلى أي مكان بعيداً عن تلك الظروف القاسية ، فمعظم الحروب التي تحدث في أيامنا هي حروب أهلية ، صراع مسلح بين البلد الوحد ، وهذه الحروب غالباً ما تدوم أطول من الحروب الدولية(11) حيث ترتكز الأسباب السياسية في غياب الديمقراطية ، وانتهاك حقوق الانسان ، وفى مقدمتها : حق التعبير ، والحق في أتخاذ القرار ، والحق في المشاركة السياسية ، والقائمة أساساً علي ركيزتين أساسيتين هما :

أ ـ الاضطهاد القائم على انتهاكات حقوق الانسان المدنية والسياسية.
ب ـ عدم تطبيق معايير الديمقراطية بشكل صحيح.
كما أن النزعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية، وتفشي الفساد المالي والإداري، هي أهم الأسباب الأساسية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية (12) .

من هذا المنطلق فإن فقدان حرية التعبير عن الرأي، والديمقراطية الشعبية، وغياب مبادئي حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، كذلك الفقر ونقص فرص العمل، والقمع السياسي، والعنصرية تعد من الأسباب التي تولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي، والرغبة في البحث عن ملجأ، مما يدفع هؤلاء الافراد باللجوء إلى طرق غير قانونية للهروب من واقع مرير إلي واقع يكون افضل ويحقق لهم طموحاتهم، وأهدافهم لدى الدول الأخرى الأكثر استقرار.

4: الأسباب البيئية: ـ إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في الهجرة، يلعب القرب الجغرافي من أوربا دوراً هاماً، خاصة بالنسبة لدول مثل ليبيا، والجزائر، والمغرب. هذه الدول تعتبر محاور أساسية وجسور تواصل بين إفريقيا وأوروبا. تسهم مواقعها الجغرافية في تيسير عبور الأفارقة عموماً والعرب خصوصاً إلي الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط. كما يساهم امتداد الحدود الجزائرية والليبية في زيادة حدود هذه الظاهرة(13) .

بالإضافة إلى ذلك، تواجه دول الساحل المتاخمة للمنطقة الغربية تحديات بيئية شديدة كالتصحر وزحف الرمال على الأراضي الصالحة للعيش، إلى جانب الجفاف؛ نظراً لموقعها في مناطق ذات مناخ قاري تندر فيه الأمطار. هذه الظروف البيئية القاسية تسهم ـ أيضاً ـ في تفاقم ظاهرة الهجرة.

ونخلص إلى أن المشـــرّع الليبي سعي جاهداً لوضع ضوابط للحد من الهجرة غير الشرعية إلي أراضي الدولة الليبية ، ولرفع الضغوطات السياسية للاتحاد الأوربي على ليبيا وإظهار حسن النية ، وقناعة منة بخطورتها على أمن الدولة القومي ومصالها الداخلية والخارجية ، وسلامة وحماية حدودها وهيبتها وأمنها السياسي والاقتصادي والعادات والتقاليد والقيم ، وضرورة التوازن بين أمن الدولة مع الدول الأخرى وحقوف الإنسان ، حيث تجسدت هذه الرغبة في صياغة القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ، إضافة إلي استحداث محاكم متخصصة ، بنظر الهجرة غير الشرعية لتجريم سلوك مهربي الهجرة غير الشرعية

والحد من خطورة هذا السلوك بتوقيع عقوبات رادعة بغية مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر .

المطلب الثانـــــي ـ دور القانون الإداري في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية تعد من الظواهر التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات والدول سواء كانت دول المنشأ، او العبور أو الوجهة. في هذا السياق يبرز دور القانون الإداري كأحدي الأدوات القانونية الأساسية التي يمكن استخدامها لي إدارة هذه الظاهرة، والحد من أثارها السلبية.

ويعتبر القانون الإداري إطاراً قانونيا يهدف إلى تنظيم حركة الأفراد عبر الحدود الوطنية، مع التركيز على تعزيز التعاون بين الدول، وحماية حقوق المهاجرين. وبناءً على ما سبق سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلي فرعين نتناول في الفرع الأول الاطار القانوني أما في الفرع الثاني سوف نتناول الدور الإداري في تنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول ـ الإطار القانوني للهجرة غير الشرعيـــــة:

يتناول هذا الفرع تحليل الأطر القانونية التي تنظم الهجرة غير الشرعية، بما يشمل القوانين المحلية والدولية ذات الصلة. ويتم التركيز علي دور التشريعات في تحديد مسؤولية الأجهزة الأدرية والحدود القانونية لتصرفاتها في مواجهة المهاجرين غير الشرعيين. كما يناقش كيفية توافق القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الأنسان.

أولا ـ الاتفاقيات والقوانين الدولية المنظمة للهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية تخضع لإطار قانوني دولي يشمل عددًا من الاتفاقيات والمعاهدات التي تضع قواعد لمكافحة تهريب المهاجرين وحماية حقوقهم، وأهم هذه الاتفاقيات:

1-**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** :**(2000)** تتضمن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، الذي يجرم تهريب الأشخاص ويشدد على حماية المهاجرين.

2-**الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم** :**(1990)** توفر ضمانات لحقوق العمال المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني.

3-**الاتفاقية الخاصة** بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكولها :(1967) تحدد حقوق اللاجئين وتمنع إعادتهم إلى دول قد يتعرضون فيها للخطر(14) .

ثانيا: ـ التشريعات الوطنية الخاصة بالهجرة غير الشرعية

1-القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها :يحدد هذا القانون الشروط والإجراءات المتعلقة بدخول الأجانب إلى ليبيا، إقامتهم، وخروجهم، مع التأكيد على ضرورة الحصول على تأشيرات وتصاريح رسمية(15)

2-**القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية** :يهدف هذا القانون إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال فرض عقوبات على المهربين والمهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى تنظيم عمليات الإيواء والترحيل(16).

3-**قرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014 بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية** :تم بموجب هذا القرار إنشاء جهاز متخصص يتبع وزارة الداخلية، يُعنى بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وضبط المهاجرين غير الشرعيين، وتنظيم مراكز الإيواء(17)

4-**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (42) لسنة 2021 بشأن إنشاء اللجنة العليا لمكافحة الهجرة غير الشرعية** :يُنشئ هذا القرار لجنة عليا تتولى وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتنسيق بين الجهات المعنية(18)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2024 بتشكيل اللجنة العليا لمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية والحدود :يهدف هذا القرار إلى تشكيل لجنة عليا لمتابعة قضايا الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمن الحدود(19)، هذه التشريعات والقرارات تشكل الإطار القانوني الوطني في ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوضح السياسات والإجراءات المتبعة في هذا المجال.

ثالثا ـ العقوبات على الهجرة غير الشرعية

تعتمد العقوبات على الدولة والقوانين المحلية، لكنها تشمل عادةً:

1-الغرامات والترحيل للأفراد الذين يدخلون أو يقيمون في البلاد بشكل غير قانوني.

2-العقوبات المشددة ضد شبكات تهريب البشر، بما في ذلك السجن ومصادرة الأموال المستخدمة في التهريب.

3-**التدابير الإدارية** مثل التشديد على منح التأشيرات وتعزيز مراقبة الحدود(20)

رابعا: ـ التحديات القانونية للهجرة غير الشرعية

من أبرز التحديات القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

1-التوازن بين تطبيق القانون وحماية حقوق الإنسان، إذ يجب ضمان عدم انتهاك حقوق المهاجرين غير الشرعيين.

2-**مكافحة شبكات التهريب** التي تستغل المهاجرين، وغالبًا ما يكون من الصعب تفكيكها بسبب طبيعتها العابرة للحدود.

3-**التعاون الدولي في إدارة الهجرة،** حيث يتطلب الأمر تنسيقًا بين الدول لمواجهة تدفق المهاجرين بشكل غير نظامي(21) .

الفرع الثاني ـ الدور الإداري في تنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

أولا- مفهوم الدور الإداري في مكافحة الهجرة غير الشرعيـــــة:

يعد الدور الإداري عنصرًا أساسيًا في تنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، حيث تتولى الجهات الإدارية مسؤولية التخطيط والتنفيذ والإشراف على الإجراءات المرتبطة بتنظيم الهجرة، وضبط الحدود، والتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين وفقًا للقوانين الوطنية والدولية(22)

ثانيا: ـ الجهات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ سياسات الهجرة غير الشرعية

تشمل الجهات الإدارية التي تضطلع بهذه المسؤولية عدة مؤسسات حكومية، منها:

1-وزارات الداخلية :من خلال أجهزة الشرطة، وحرس الحدود، وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

2-وزارات العدل :مسؤولة عن تطبيق القوانين، ومتابعة المحاكمات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

3-الهيئات الأمنية والعسكرية :تلعب دورًا في تأمين الحدود ومنع التسلل غير القانوني.

4-وزارات الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان :مسؤولة عن مراكز الإيواء والتعامل مع اللاجئين والمهاجرين وفق المعايير الإنسانية(23)

ثالثا: ـ آليات التنفيذ الإداري لسياسات الهجرة غير الشرعية

تعتمد الإدارات المختلفة على عدة آليات لتطبيق سياسات الهجرة غير الشرعية، منها:

1-ضبط الحدود وتشديد الرقابة :من خلال تسيير دوريات أمنية، وتركيب أنظمة مراقبة متقدمة، وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة.

2-إجراءات الترحيل والإيواء :تقوم الإدارات المختصة بإيواء المهاجرين في مراكز احتجاز مؤقتة قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

3-التعاون الدولي والإقليمي :يتم التنسيق مع المنظمات الدولية مثل **المنظمة الدولية للهجرة (IOM)** و**المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)** لضمان تنفيذ سياسات الهجرة وفقًا للمعايير الدولية.

4-تنفيذ العقوبات القانونية :متابعة تطبيق القوانين الوطنية على المهربين والمهاجرين غير الشرعيين وفقًا للإجراءات القضائية المعتمدة.

5-حملات التوعية والإعلام :تنفيذ برامج توعوية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وبدائلها القانونية(24)

رابعا- التحديات التي تواجه الدور الإداري في مكافحة الهجرة غير الشرعية

رغم الجهود المبذولة، تواجه الإدارات الحكومية تحديات عدة، منها:

1-ضعف الموارد والإمكانيات :بعض الدول تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ سياسات فعالة.

2-**الفساد والتواطؤ** :يؤدي وجود شبكات فساد إلى تسهيل عمليات التهريب، مما يعيق جهود المكافحة.

3-**التداخل بين الأبعاد الإنسانية والأمنية** :تحتاج الإدارات إلى تحقيق التوازن بين تطبيق القانون وضمان حقوق الإنسان.

4-**التعاون الدولي المتفاوت** :اختلاف السياسات بين الدول يعقّد جهود التعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية(25)

المبحث الثانـــي ـ الآليات الإدارية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

لمكافحة الهجرة غير الشرعية يمكن أن تعتمد الدول على مجموعة من الاليات التي تتضمن السياسات والإجراءات التنظيمية، وهذه الأليات تتطلب تعاوناً وثيقاً بين مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية لضمان تطبيقها بشكل فعال وشامل، وبناءً على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث ألي مطلبين نتناول في المطلب الأول الأدوات الوقائية في القانون الأدري أما في المطلب الثاني سوف نتطرق الي التدابير الإدارية لمعالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الأول ـ الأدوات الوقائية في القانون الأدري

تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي تواجه الدول الحديثة، حيث تؤثر على الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي وللتصدي لهذه الظاهرة، يبرز دور القانون الإداري كأحد الوسائل القانونية المهمة التي تعتمد عليها الدول لتنظيم دخول وإقامة الأجانب على أرضيها. وبالنظر الى تعقيد هذه الظاهرة وتعدد أبعادها أصبح

من الضروري البحث عن أدوات وقائية فعالة للحد منها ، خاصة ضمن أطار القانون الإداري فيتميز القانون الإداري بمرونته وفعاليته في إصدار قرارات إدارية وقائية ، واعتماد أليات رقابية وتنظيمه تهدف إلي الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين في هذا الإطار يمكن تصنيف الأدوات الوقائية التي يعتمد عليها القانون الإداري الى جوانب تنظيمية و رقابية ، وفي هذا السياق، تسعى الدول الى تطوير تشريعات و إجراءات تمكنها من الوقوف امام تدفقات الهجرة غير الشرعية ، مع ضمان احترام حقوق الانسان وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين على النحو الاتي:

الفرع الأول ـ الأدوات الوقائية القانونية في القانون الإداري

أولا ـ مفهوم الأدوات الوقائية القانونية في القانون الإداري الليبي

تُعرف الأدوات الوقائية القانونية في القانون الإداري الليبي بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمنح للإدارة العامة صلاحيات استباقية لمنع وقوع المخالفات وحماية النظام العام، سواء في المجال الأمني، الاقتصادي، البيئي أو الصحي. تهدف هذه الأدوات إلى حماية حقوق الأفراد والمجتمع دون الحاجة إلى اللجوء للعقوبات القضائية، مما يعزز فعالية الإدارة العامة(26)

ثانيا ـ أهم الأدوات الوقائية القانونية في القانون الإداري الليبي

1. الضبط الإداري الوقائـــــي: الضبط الإداري ذو طابع وقائي يسعى دائما إلى درْء الخطر قبل وقوعه على الافراد فهذا ليس تعسفا وتقييدا للحرية الفردية مثل سحب الإدارة رخصة الصيد من أحد الأفراد، لأنها رات ان هناك خطر يترتب علية استمرار هذا المعنى بالرخصة و الإدارة تهدف من وراء ذاك الوقاية من مخاطر قد تترتب على عدم احترام هذا المنع أو الخطر ويبرز الغرض من الضبط هنا، وهوا مراقبة نشاط الإدارة عن قرب وذلك لمنع المساس لي امن المجتمع وسلامة أفراده(27)

وما يمكن قوله في هذا المجال أنه إذا كانت الدولة في سبيل المحافظة على الحريات الفردية للأفراد تقوم بتقييد الأعمال الإدارية بمجموعة من الإجراءات حتى تكون هذه الاعمال خاضعة لمبدئ المشروعية ومطابقة للقانون ؛ فالإدارة عندما تمارس نشاطها الضبطي يستوجب عليها التقيد بالحدور التي رسمها لها القانون في هذا الصدد ويأتي في مقدمتها الهدف و السبب؛ فالهدف هو حماية النظام العام والسبب هو أي اضطراب وإخلال بالنظام العام او أي خطر حقيقي يهدده(28)

2. **الضبط الإداري الأمنـــــي:** ينص قانون الأمن والشرطة رقم 10 لسنة 1992

علي أنه :" الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة للجنة الشعبية العامة للعدل، تتولي تنفيذ الخطط المتعلقة بالأمن الشعبي المحلي والمحافظة على أمن ليبيا والنظام العام وحماية الأرواح والأغراض والأموال ".(29)

3. **الضبط الإداري الخاص بالأشخاص:** يستهدف الضبط الإداري الخاص مخاطبة طائفة او نوعية معينة من الأشخاص لينظم عملها ومن أمثلة ذلك في ليبيا القانون رقم 6 لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول و إقامة الأجانب(30)

4.**الضبط البيئي** :مثل قرارات منع النشاطات الصناعية الملوثة للبيئة.

5.**الضبط الصحـــــي** :كفرض الحجر الصحي في حالات انتشار الأوبئة(31)

ثالثا: -التحديات التي تواجه الأدوات الوقائية القانونية في ليبيا

1-ضعف آليات الرقابة والتفتيش **بسبب نقص الموارد البشرية والتقنية.**

2-غياب التنسيق بين الأجهزة الإدارية **مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وتأخير تنفيذ السياسات الوقائية.**

3-الفساد الإداري وضعف تطبيق القوانين، مما يحد من فعالية الأدوات الوقائية القانونية(32)

الفرع الثاني ـ الأدوات الوقائية العملية في القانون الإداري:

أولا: - مفهوم الأدوات الوقائية العملية في القانون الإداري

تُعرَّف الأدوات الوقائية العملية بأنها الإجراءات والتدابير التنفيذية التي تعتمدها الجهات الإدارية لمنع حدوث المخالفات وحماية النظام العام. وهي تختلف عن الأدوات القانونية التي تقوم على التشريعات، إذ تركز الأدوات العملية على كيفية تنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع من خلال آليات المراقبة، التفتيش، والتدخل المباشر(33)

ثانيا: - أهم الأدوات الوقائية العملية في القانون الإدار

1-التفتيش والرقابة الإدارية: **تُعد الرقابة والتفتيش من أبرز الأدوات العملية التي تضمن التزام الأفراد والمؤسسات بالقوانين الإدارية، وتشمل:**

لتفتيش الصحي **:حملات ميدانية لمراقبة المطاعم والمؤسسات الغذائية لضمان الامتثال للمعايير الصحية.**

أ. **التفتيش البيئي** :رقابة المنشآت الصناعية لمنع التلوث البيئي والتأكد من التزامها بالقوانين البيئية.

ب. **التفتيش الأمني والإداري** :مراقبة الأماكن العامة، الأسواق، والمرافق الحساسة لضبط أي مخالفات قد تخل بالنظام العام(34) .

2. المتابعة الإلكترونية والأنظمة الذكية:

مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الإدارات تعتمد على أنظمة رقمية للوقاية من المخالفات، مثل:

أ. **أنظمة المراقبة بالكاميرات** في الأماكن العامة والمرافق الحكومية لمنع الجرائم والمخالفات.

ب. **التحول الرقمي في الخدمات الحكومية** لتقليل الفساد والتلاعب بالوثائق الرسمية.

ج. **استخدام قواعد البيانات الذكية** لرصد المخالفات المحتملة واتخاذ قرارات استباقية(35) .

3.التدخل الإداري السريع:

تتمثل هذه الأداة في قدرة الجهات الإدارية على التدخل الفوري لمنع وقوع أي أضرار، وتشمل:

أ. **إغـــلاق المنشآت المخالفة** مثل المصانع التي لا تلتزم بالمعايير البيئية أو الصحية.

ب. **إخلاء المناطق الخطرة** في حالات الكوارث الطبيعية أو وجود تهديدات أمنية.

ج. **إصدار قرارات عاجلة** لحظر بعض الأنشطة في حالات الطوارئ (مثل فرض حظر التجول في بعض المناطق).

4.حملات التوعية والتثقيف الإداري:

تلعب التوعية دورًا أساسيًا في الوقاية من المخالفات من خلال:

أ. **برامج إعلامية توعوية** لتثقيف المواطنين حول القوانين ومتطلبات الامتثال الإداري.

ب. **ورش عمل ودورات تدريبية** لموظفي الدولة لرفع كفاءتهم في تطبيق الأدوات الوقائية.

ج. **حملات مجتمعية** لتعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم ضمن النظام الإداري.

ثالثا: - التحديات التي تواجه الأدوات الوقائية العملية في القانون الإداري

1-نقص الموارد البشرية والتقنية في بعض المؤسسات مما يحد من فعاليتها في المراقبة والتدخل.

2- ضعف التنسيق بين الجهات الإدارية المختلفة **مما يؤدي** إلى تداخل الصلاحيات وتأخير التدخل الوقائي.

3-الفساد **الإداري** الذي يعرقل تنفيذ الإجراءات الوقائية بفعالية.

4-محدودية استخدام التكنولوجيا الحديثة في بعض الإدارات مما يقلل من فعالية الرقابة الإدارية(36) .

المطلب الثاني ـ التدابير الإدارية لمعالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين:

تتضمن التدابير الإدارية لمعالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين توفير الرعاية الإنسانية من خدمات صحية وتمويل الغذاء والإيواء، بالإضافة الى برامج دمجهم الموقت في المجتمع. كما تشمل التدابير الأمنية تنفيذ أليات الضبط الإداري والتفتيش، وتنظيم عمليات الترحيل والتنسيق مع الأجهزة الأمنية لمكافحة شبكات التهريب. هذه التدابير تهدف الى تحقيق التوازن بين الأمن العام واحترام حقوق الأنسان وتشمل التدابير الإدارية تقديم الحماية الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين عبر توفير الإيواء والرعاية الصحية والتعليم.

كما يتم تطبيق إجراءات أمنية وتنظيمية تشمل التفتيش والضبط الإداري وترحيل الحالات المخالفة

يعتمد النظام - أيضا - على أليات التسجيل والتوثيق لتقييم الاحتياجات وتطوير السياسات المناسب.

وبناءً على ما سبق سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول ـ التدابير الإدارية الإنسانية لمعالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين.

يركز هذا الفرع على تأمين الحماية والرعاية الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك لضمان احترام حقوقهم الأساسية وتخفيف معاناتهم. يتضمن هذا الفرع الآليات التالية:

أولا: - توفير الخدمات الأساسية:

1-الإيواء المؤقت وتوفير مأوى آمن.

2-تقديم الرعاية الصحية العاجلة والوقائية.

3-ضمان التعليم والتدريب المهني في الحالات الممكنة.

ثانيا ـ برامج الدعم الاجتماعي والنفسي:

1-تقديم الدعم النفسي والإرشاد الاجتماعي للمهاجرين.

2-تنظيم حملات توعوية لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

3-إعداد برامج لدمجهم مؤقتًا في المجتمع المحلي بما يضمن استقرار أوضاعهم الإنسانية.

ثالثا: - آليات التسجيل والإحصاء:

ـ إنشاء سجلات موحدة لتوثيق أوضاع المهاجرين، مما يساعد في التخطيط وتحديد الاحتياجات الفعلية(37) .

الفرع الثانـــــي ـ التدابير الإدارية الأمنية والتنظيمية لمعالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين:

يركز هذا الفرع على الجوانب الأمنية والتنظيمية لضمان النظام العام، مع مراعاة التطبيق الصارم للقوانين والإجراءات. يشمل هذا الفرع:

أولا: - الإجراءات الوقائية والضبط الإداري:

1-تطبيق آليات التفتيش والمراقبة لضمان عدم استغلال النظام الإداري.

2-تنظيم الإجراءات الوقائية لمنع التجاوزات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

ثانيا: - التدخل الفوري وإجراءات الترحيل:

1-تنظيم عمليات الترحيل والضبط الإداري للحالات التي تشكل تهديدًا للنظام العام.

2-وضع آليات لتفكيك شبكات التهريب غير القانوني بالتعاون مع الجهات الأمنية.

ثالثا: - التنسيق مع الجهات الأمنية:

1-تعزيز التعاون بين الجهات الإدارية والأجهزة الأمنية لتطبيق العقوبات ومتابعة المخالفات.

2-تطوير آليات عمل مشتركة لتحسين الرقابة على الحدود وإدارة الحالات.

رابعا: - تطوير السياسات والتشريعات الإدارية:

1-مراجعة وتحديث الأنظمة والقوانين بما يتماشى مع التحديات المستجدة في مجال الهجرة غير الشرعية.

2-إعداد دراسات تحليلية لتقييم فعالية التدابير الإدارية القائمة وتحديد الثغرات الممكنة(38) .

الخاتمـــــــــــة:

وفي الختام هذه النتائج والتوصيات تهدف إلى تعزيز الفعالية الإدارية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن الإطار القانوني الليبي، وتحقيق توازن بين متطلبات النظام العام وحماية حقوق الأفراد.

أولا ـ النتائـــــج:

1- ضعف التطبيق العملي للتشريعات: ثغرات في تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تؤدي إلى تسرب عمليات التهريب وعبور الحدود.

2-تداخل الصلاحيات الإدارية: غياب التنسيق الفعال بين الجهات المعنية (مثل وزارة الداخلية والجهات المحلية) يؤدي إلى تكرار الجهود وضعف الاستجابة.

3-نقص الموارد والإمكانيات التقنية: محدودية الإمكانيات الماليـــة والتكنولوجية تعيق تنفيذ أنظمة المراقبة والتفتيش الحديثة على الحدود والمناطق الحساسة.

4-قصور في آليات التسجيل والمتابعة: عدم وجود نظام موحد لتوثيق بيانات المهاجرين غير الشرعيين يؤثر سلبًا على تقييم الاحتياجات وتطوير السياسات المناسبة.

التوصـــــــيات :

1- تعزيز التنسيق المؤسسي: إنشاء لجان مشتركة بين الجهات الإدارية المختلفة لتوحيد الجهود وتبادل المعلومات الحيوية حول تدفقات الهجرة.

2-تحديث الإطار القانونـــــي: مراجعة وتعديل التشريعات الإدارية لتوفير آليات صارمة وفعّالة في التصدي للهجرة غير الشرعية ومواكبة التطورات التقنية.

3-تخصيص موارد مالية وتقنية: دعم أجهزة الحدود والجهات المختصة بأنظمـــة مراقبة إلكترونية متطوّرة وتوفير تدريب مستمر للكوادر الإدارية.

4-إنشاء نظام موحد للتسجيل: تطوير قاعدة بيانات وطنية لتوثيق أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بهدف تسهيل عمليات المتابعة والتقييم الدوري للسياسات المتبعة.

5-تنفيذ حملات توعوية وبرامج اجتماعية: إطلاق مبادرات للتثقيف بحقوق وواجبات المهاجرين، مما يسهم في تخفيف التوتر الاجتماعي وتحقيق التوازن بين الأمن والحماية الإنسانية.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

[1]- أ. محمد إمحمد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي، جامعة الشرق الأوسط رسالة ماجستير 2019، ص10.

[2]- أز إبراهيم سعد الدين محمود، انتقال العمالة العربية (المشاكل، الاثار، السياسات) مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ط1، 1983م، ص191.

[3]- أ. حسن حسن الامام سيد، مكافحة الهجرة غي الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية واحكام القانون الدولي في البحار، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، سنة 2014م، ص30

4- أ. على الحوات وآخرون، مجلة الدراسات، طرابلس، المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ع 28، لسنة 2007 م، ص2

[5] - د جغام محمد، حقوق الماهرين غير الشرعيين بين اعتبارات عالمية حقوف الإنسان والمقاربات الأمنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، م 4 ، ع 1 ، 2019 ، ص 118 .

[6]- د. عبدالله احمد عبدالله المصراتي، الهجرة الغير الشرعية بالمجتمع، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوده ، بنغازي ، المجلة العربية لدراسات الأمنية و التدريب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، م 30 ، ع 59 ابريل 2014 م ، ص193

[7]- راجع القانون رقم (19) لسنة 2010، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وهو القانون الذي ينظم مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ويحدد العقوبات المترتبة عليها ، مدونة التشريعات ، ع 10 ، السنة العاشرة نشرت في 15 يونيو 2010 م .

8- منظمة الهجرة الدولية (iom) الموقع الالكتروني https://mena.iom.int/ar/lybya. ساعة الدخول 12:00 ص ، تاريخ الدخول 17 فبراير 2025م.

9- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الموقع الإلكتروني https://www.unhcr.org/ar/news/stories/returning-refugees-find-comfort-home-amid-destruction-southern-syria. ساعة الدخول 12:18 ص، تاريخ الدخول 17فبراير2025م.

10- أ. محمد إمحمد أبوزيد . المرجع السابق ، ص 29 .

[11]- د. وجدان الميلودي، بحث محكم، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في المجتمع الليبي، دراسة تحليلية، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة الزاوية، طرابلس، ليبيا، ص 5

12-أ ـ سالم محمد تاكرزه ، مدى ملاءمة التشريعات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مساعد محاضر ، كلية الشريعة والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية ، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية) ، ع 26 ، يوليو 2023 م ، ص 120

13- د. عادل السيد محمد علي، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ميزان القانون ورقابة القضاء، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، بدر مهنور، جامعة الأزهر، ع 45 ، الصادرة في إبريل لسنة 2024 م، ص 300.

14- الموقع الالكتروني https://www.unhcr.org/ar. تاريخ الدخول ،18 فبراير2025، ساعة الدخول 5:30 م.

15- انظر القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.

16- انظر القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

17- انظر للقرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014 بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.
18-انظر للقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (42) لسنة 2021 بشأن إنشاء اللجنة العليا لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
19-انظر للقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2024 بتشكيل اللجنة العليا لمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية والحدود.
20الموقع الالكتروني جامعة الدول العربية -الاتفاقيات العربية حول الهجرة ومكافحة التهريب http://www.lasportal.org/. تاريخ الدخول،18فبراير 2025، ساعة الدخول 6:00م.
21- الموقع الالكتروني لوزارة العدل في بعض الدول العربية -القوانين الوطنية الخاصة بالهجرة (يمكن الاطلاع على مواقع وزارات العدل الرسمية في الدول العربية). https://www.gov.il/ar/departments/ministry_of_justice/govil-landing-page.
تاريخ الدخول،18فبراير2025، ساعة الدخول6:20م
22- الموقع الالكتروني للمنظمة الدولية للهجرة – (IOM) تقارير ودراسات حول سياسات الهجرة وتنفيذها إداريًا https://www.iom.int/ar :. تاريخ الدخول 18 فبراير 2025، ساعة الدخول 6:54م.
23- الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – (UNHCR) معلومات حول التشريعات والسياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية https://www.unhcr.org/ar : تاريخ الدخول ،18 فبراير 2025، ساعة الدخول 6:58م
24- جامعة الدول العربية –وثائق حول التعاون العربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية : http://www.lasportal.org. تاريخ الدخول،18فبراير 2025، ساعة الدخول 7:00م.
25الموقع الالكتروني تقارير وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية –يمكن الاطلاع على مواقعها الرسمية لمعرفة القوانين والإجراءات الخاصة بكل دولة
https://lawsociety.ly/convention/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/. تاريخ الدخول ،18فبراير2025، ساعة الدخول 7:08م.
26- د. محمد المدني البشير، القانون الإداري الليبي ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1964،ص230
27د. محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في التشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندارية،2004، ص284.
28- د. سليمان منصور الحبوني، الحق في البيئة والتزام بحمايتها في النظم الدستورية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2014م، ص210.
29- قانون الأمن والشرطة رقم 10 لسنة 1992، الجريدة الرسمية، ع 28، السنة الثلاثون.
30- القانون رقم 6 لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب.

31-أ. صالح عبد القادر الربيعي، أ. مصباح عمر التاب، التنظيم القانوني للضبط الإداري في التشريع الليبي والنظم المقارنة، كلية القانون جامعة سبها، ليبيا، مجلة الحق، ع7، ج2، يناير لسنة 2019م، ص48.
32-موقع وزارة الداخلية الليبية – قسم التشريعات الإداريةhttps://moi.gov.ly.
33- د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، منشور بالأكاديمية العربية في الدنمارك، سنة 2008، ص 176.
34- أ. فوزية سكران، التدابير القانونية والإدارية لمكافحة ظاهرة الفساد الأدارى، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق، جامعة تلمسان (الجزائر) ع 17، يونيو لسنة 2017، ص 170 وما بعدها.
35- التقنيات الحديثة في الرقابة الإدارية – دراسات وتقارير من المنظمة العربية للتنمية الإدارية الموقع الالكتروني https://www.arado.org ، تاريخ الخول 20 فبراير2025، ساعة الدخول 9:10م.
36-مواقع الوزارات العربية المختصة بالشؤون الإدارية (الداخلية، البيئة، الصحة، العدل) للاطلاع على اللوائح التنفيذية والإجراءات الوقائية، الموقع الالكتروني https://aladel.gov.ly/home/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/. ، تاريخ الدخول 20فبراير2025، ساعة الدخول 9:25م.
37- تقارير الهيئة العامة للإحصاء والبحوث الاجتماعية –منشورات تتعلق بالإدارة العامة ومعالجة أوضاع المهاجرين ، الموقع الالكتروني https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf. ، تاريخ الدخول 18 فبراير202م، ساعة الدخول10:22م.
38- د. عاشور سليمان صالح شوايل، مسؤولية الإدارة عن اعمال وقرارات الضبط الإداري (دراسة مقارنة)، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط1، 1997،ص85.